ملخص الرسالة باللغة العربية

اهتمت هذه الدراسة وهدفت بشكل مباشر إلى التعرف على حق المؤلف في التعليم عن بعد والقضايا التي يثيرها، والحديث هنا لا يدور عن الحماية لحق المؤلف بشكله التقليدي، الذي يضع ثمرة نتاجه وقرائحه في صورة مادية تظهر إلى حيز الوجود، على شكل كتاب أو قصة أو تقرير أو أي شكل آخر، ولكن الحديث هنا حول حماية هذا الحق في التعليم عن بعد، حيث يدور الحديث عن الرقمية والمعلوماتية واستخدام أدوات العصر من أجهزة حاسوب وتصميم ووسائط متعددة، وغيرها من أدوات العصر الحديثة، التي بدورها تثير العديد من الإشكاليات على الصعيد الدولي نظرا لأن هذا المؤلف لا يظهر أو لا يخرج إلى حيز الوجود بشكل مادي ملموس بل يبقى حبيسا داخل أجهزة الحاسوب وعلى الشبكة العنكبوتية.

عمدنا من خلال هذه الدراسة إلى التطرق لمفهوم التعليم عن بعد وماهيته، ومن ثم تطرقنا إلى حق المؤلف بمفهومه التقليدي، ووسائل حمايته على الصعيد الدولي والمحلي، وتكييف طبيعته القانونية. بداية قمنا بمراجعة الدراسات ذات العلاقة، مع التركيز على حق المؤلف في التعليم عن بعد ومدى قدرة القواعد العامة في تشريعات حق المؤلف بشكلها التقليدي على توفير الحماية اللازمة في ظل غياب النصوص الصريحة لحماية لهذا النوع من المصنفات، ومن ثم تطرقنا إلى وسائل حماية حق المؤلف في التعليم عن بعد في الأنظمة المقارنة وخاصة في كل من فرنسا وبلجيكا، لمحاولة المقاربة مع الوضع الفلسطيني وكيف يمكن حل مثل هذه الإشكالية على أرض الواقع في ظل تنامي اللجوء إلى التعليم عن بعد في الجامعات الفلسطينية.

كما تطرقنا إلى القضايا التي يثيرها حق التأليف في التعليم عن بعد، ولها علاقة مباشرة بحقوق الملكية الفكرية، كملكية المساقات، واستخدامها وتعديلها، ومبدأ الاستخدام العادل، وقضية الاستثمارات والعوائد المادية وكيفية حمايتها لكلا طرفي العلاقة الجامعة والكادر الأكاديمي.

وتطرقنا إلى الواقع العملي الفلسطيني في هذا المجال باستعراض تجربة الجامعات الفلسطينية من خلال مشروع Rufo كحالة دراسية في الوضع الفلسطيني. وهو شبكة الجامعيين للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد، حيث قام هذا المشروع والمشرف عليه جامعة Cnam في فرنسا بدعم خمس جامعات فلسطينية هي "جامعة بيرزيت وجامعة النجاح وجامعة القدس وجامعة القدس المفتوحة، وجامعة بوليتيكنك فلسطين في الخليل" . يذكر أن تلك الجامعات عملت على تطوير المساقات في التعليم عن بعد دون الالتفات إلى موضوع حقوق الملكية الفكرية فيما بينها منذ البداية.

أظهرت هذه الدراسة أن هناك خلل واضح يعتري تشريعات حق المؤلف في فلسطين كونها تعود إلى حقب قديمة مر عليها الكثير من الزمن، فهي من موروثات الانتداب البريطاني هذا على الرغم من وجود بعض النصوص الجيدة فيها نظرا لتماشيها مع اتفاقية برن[1] لحماية المصنفات الأدبية والفنية للعام 1971 والمعدلة في العام 1979، إلا أنها لا تواكب التطور الحاصل على الصعيد الدولي في حماية المصنفات، إلى جانب أن العديد من النصوص الموجودة فيها غير قابلة للتطبيق، نظرا لأنها لا تفي بالغرض الذي وضعت لأجله خاصة في أيامنا هذه. يذكر أن هناك مشروع قانون حضر عام 1996 وعرض للمناقشة العامة أمام المجلس التشريعي في العام 1999 وتم تحويله إلى اللجان

[1] تم توقيع هذه الاتفاقية أول مرة في العام 1868، ومن ثم في باريس في العام 1896، وتم تعديلها في برلين في العام 1908، والمكملة ببرن في العام 1914، والمعدلة بروما في العام 1928 وبروكسل في 1948 واستكهولم في 1967 وباريس في العام 1971 والمعدلة في العام 1979.

الخاصة في المجلس،[2] ومن ثم تم عرض هذا المشروع على أجندة الخطة التشريعية للحكومة ومجلس الوزراء في العام 2011، ولم ير هذا المشروع النور إلى لحظة كتابة هذه الرسالة.[3] وعدا عن هذه المحاولة اليتيمة لم يتم الاهتمام بهذا الموضوع على أهميته.

أظهرت الدراسة أن حق المؤلف ذو طبيعة مزدوجة، فهو ينطوي على حق أدبي، وحق مالي، كما أن تشريعات حق المؤلف أوجدت العديد من وسائل الحماية المدنية لحماية حق المؤلف في صورته التقليدية، سواء المدنية منها أو الجزائية.

كما بينت الدراسة أن تشريعات حق المؤلف ومن ضمنها تلك المطبقة في فلسطين يوجد فيها العديد من القواعد التي يمكن الاستناد بها في بعض الأحيان في ظل غياب النص القانوني وقصوره عن حماية المصنفات المعدة للتعليم عن بعد والتي تعد ضرورية لحماية حق المؤلف.

كما أظهرت الدراسة أن القوانين الفلسطينية تخلو من أي نصوص خاصة تنص على حماية حق المؤلف في التعليم عن بعد بشكل صريح، حتى في الجامعات الفلسطينية لا يوجد أنظمة أو سياسات واضحة لحماية حقوق الملكية الفكرية الناتجة عن تطوير المواد المعدة للتعليم عن بعد على الرغم من أهميتها.

2 أحيل هذا المشروع إلى لجنة الرقابة على حقوق الإنسان والحريات العامة، واللجنة القانونية ولجنة التربية بتاريخ 1999/3/16 من قبل رئيس المجلس التشريعي. حيث يحمل هذا المشروع الرقم 99/46/ع. ويذكر أن هناك مشروع اعد للعام 1998 ولكن لم يتم عرضه على المجلس التشريعي وما هو معروض الآن للنقاش أمام مجلس الوزراء هو مشروع القانون للعام 1996.

3 يخضع حاليا هذا المشروع للنقاش فيما بين الوزارات والمؤسسات المعنية بتكليف من مجلس الوزراء.

كما أن تشريعات حقوق المؤلف في القوانين المقارنة العربية والأجنبية وكذلك الاتفاقيات الدولية، لم تأت بنصوص خاصة لحماية هذا النوع من المصنفات، بل أخضعتها للقواعد العامة وأسبغت عليها الحماية بموجبها، ولجأ عدد من الجامعات في بعض الدول الأجنبية إلى وضع أنظمة وسياسات محددة لإدارة هذه الحقوق، بموجب عقود واتفاقيات يتم عقدها مع المؤلفين، وكل من له علاقة بتطوير المساقات، وهناك بعض الدول لجأت إلى تنظيمها بموجب قوانين خاصة كالقانون الأمريكي الذي أدخل هذه المفاهيم ضمن قانون يعرف بقانون Teach act والذي صدر في العام 2002 ذات الأمر ينطبق على استراليا من خلال قانون يعرف بقانون The Australian (Federal) Copyright Amendment(Digital Agenda) Act 2000 الذي صدر في العام 2000.

كما بينت الدراسة أن هناك العديد من القضايا التي يثيرها حق المؤلف في التعليم عن بعد سواء على صعيد علاقة الجامعات فيما بينها أو على صعيد علاقتها بطاقمها أو أعضاء الهيئات التدريسية فيما بينهم، أو على صعيد علاقة الجامعة بمن هم خارج الجامعة، خاصة فيما يتعلق بموضوع ملكية المساقات المعدة للتعليم عن بعد، وآلية استخدامها والحقوق المترتبة عليها سواء من الناحية الأدبية أو المادية، و شروط الاستخدام والاستعمال والاستثمار وغيرها من قضايا.

وخلصنا من خلال هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: أنه يتوجب العمل على تحديث وتطوير تشريعات الملكية الفكرية، الموروثة عن حقب تاريخية سابقه وخاصة ما يتعلق منها بحق المؤلف، سواء بالتعديل على القوانين السارية أو باستحداث تشريعات جديدة، نظرا لقصورها عن توفير الحماية الملائمة للمؤلفين، إلى جانب عدم مواكبة بعض هذه النصوص للتطورات على الساحة الدولية خاصة

ما يتعلق منها بالمصنفات الرقمية. يحبذ أن يتناول هذا التعديل أو المشروع الجديد المسائل المستحدثة في مجال حق المؤلف.

إضافة إلى ضرورة تنظيم إدارة حقوق الملكية الفكرية في مجال التعليم عن بعد والحقوق الناتجة عنه في فلسطين سواء من خلال تشريعات أو من خلال سياسات واضحة ومعلنه تتبناها الجامعات الفلسطينية، على أن توضح هذه السياسات كيفية العمل بنظام التعليم عن بعد، على أن يتم معالجة كافة القضايا التي قد تظهر نتيجة استخدام نظام التعليم عن بعد. مع ضرورة تحديد نوع ونظام الحماية الذي يخضع له التعليم عن بعد، وضرورة قيام الجامعات الفلسطينية بوضع سياسات واضحة وفعالة لتنظيم حق المؤلف في المواد المعدة للتعليم عن بعد، على أن يتم النص على كافة الصور والقضايا والسياسات المتوقعة لتنظيم هذا الحق فيما بين الجامعات والفئات التي من الممكن أن تتعامل معها سواء على صعيد الموظفين، أو المصممين أو أي طرف ثالث، أو على صعيد الجامعات فيما بينها، من خلال تطوير تعليمات موحدة تشمل كافة الجامعات الفلسطينية وتنطبق على جميع الجامعات فيما يتعلق بآليات إدارة حقوق الملكية الفكرية في هذا النوع من المصنفات، وضرورة تحديد سياسات واضحة لاستخدام المساقات، أو تأجيرها أو التعديل عليها أو تطويرها أو طباعتها ونسخها ومن يملك هذا الحق عند تصميم احد المساقات، وضرورة إعمال القواعد العامة في تشريعات حق المؤلف لحماية حق المؤلف في التعليم عن بعد، في ظل غياب النصوص الصريحة على الحماية لهذا النوع من المصنفات.

ولعل من الأمور المهمة ضرورة تبني بعض الحلول التي لجأت إليها بعض الدولي لإسباغ الحماية على حق المؤلف في التعليم عن بعد في ظل غياب النص، من خلال تنظيم اتفاقيات وعقود، ما بين

الجامعات والمؤسسات التعليمية وما بين الطواقم العاملة لديها، وكل من له علاقة مباشرة بحقوق التأليف، أو بإيجاد أنظمة وتعليمات واضحة ومعلنه لسياسات الملكية الفكرية التي تتبعها، أو من خلال تنظيمها بقوانين خاصة تضمن لها الحماية. وضرورة اختيار الجامعات الفلسطينية لنموذج واضح للتعامل فيما بينها حول المساقات التي يتم إعدادها فيما بينها وتكون بصفة مشتركة، أو حتى في الحالة التي لا يكون فيها إعداد المادة مشترك، سواء من خلال عمل ائتلاف فيما بينها حول المساقات المعدة للتعليم عن بعد، أو من خلال نظام Copy left " ترك حق التأليف" بحيث تكون ملكية المساقات مفتوحة ما بين الجامعات.

كما يقع على عاتق الجامعات القيام بتطوير سياسة واضحة حول إدارة حقوق الملكية الفكرية فيما بينها خاصة أن القوانين الفلسطينية لم تعالج موضوع الانترنت أو الرقمية. كما يجب أن يشمل هذا الأمر على تحديد طبيعة الملكية، وخاصة الجوانب المادية منها بما يشمل الاستغلال للمساق واستثماره، واعتماد الأفراد كأصحاب حق تأليف، والمكافآت على الاستعمال التجاري، أن مبدأ الاستخدام العادل "fair use" المعروف دولياً، يتيح للأشخاص حق الاستخدام العادل دون إذن المؤلف وخاصة للأغراض التعليمية، ينبغي توضيح هذا المبدأ وضرورة وضع ضوابط واضحة له، على غرار بعض الدول التي حددت ووضعت آليات لاستخدامه في المواد المعدة للتعليم عن بعد كأمريكا وأستراليا، خاصة أن تشريعات حقوق المؤلف في فلسطين تطرقت إلى هذا المبدأ في المصنفات التقليدية إلا أنها لم تضع أية معايير لتطبيقه والتأكد من مدى الالتزام به عند الاستخدام للمساقات.